الأمم المتحدة

A/80/336

الجمعية العامة

Distr.: General
13 August 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 21 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بالقرار 219/79، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثمانين تقريرا عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

ويقدم التقرير لمحة عامة عن الحالة في البلدان النامية غير الساحلية في ضوء برنامج عمل أفازا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034، الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2024.

* A/80/150.

** قُدّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.

25-13091 (A) 290825 180925

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - تعاني البلدان النامية غير الساحلية الـ 32 من أضرار هيكلية عميقة ناجمة عن المعوقات الجغرافية التي تواجهها، والتي تخلق حواجز تشكل مساراتها الإنمائية. وتحد هذه المعوقات الجغرافية بشكل أساسي من وصولها إلى الأسواق الدولية وتزيد من تكاليف النقل، مما يجعل التنمية المستدامة صعبة بشكل خاص.

2 - وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2024، اعتمدت الجمعية العامة برنامج عمل أفازا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034، وهو إطار عمل مصمم لمعالجة أوجه الضعف المستمرة هذه. وفي برنامج عمل أفازا، الذي يستند إلى برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، حددت خمسة مجالات ذات أولوية لدعم التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك التحول الاقتصادي الهيكلي، وتيسير التجارة وتبسيط إجراءاتها، وتعزيز البنى التحتية للاتصالات، وتحسين القدرة على تحمل تغير المناخ، وآليات التمويل المستدام.

3 - ويمثل برنامج عمل أفازا خطوة حيوية نحو تمكين هذه البلدان من التغلب على مواطن الضعف الجغرافي التي تواجهها وتحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

4 - ويتم في هذا التقرير بحث حالة المجالات الخمسة ذات الأولوية في برنامج عمل أفازا. كما يتم تحليل التطورات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا - نظرة عامة على التطورات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية

5 - تمثل البلدان النامية غير الساحلية نحو 7 في المائة من سكان العالم ولكن نحو 1 في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلي العالمي[1]. وفي السنوات الأخيرة، أحرزت البلدان النامية غير الساحلية تقدماً كبيراً في الحد من الفقر المدقع، وتنويع اقتصاداتها، وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية، وزيادة فرص الحصول على الكهرباء، لا سيما في المناطق الحضرية؛ غير أن وتيرة التحسن تظل غير كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

6 - ويكشف التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن استمرار التفاوتات بين البلدان النامية غير الساحلية وبقية العالم. ففي عام 2024، كان 21,6 في المائة من الراشدين الملتحقين بأعمال في البلدان النامية غير الساحلية يعيشون تحت خط الفقر الدولي، مقارنة بنسبة 6,9 في المائة على الصعيد العالمي[2].

7 - وفي الفترة بين عامي 2022 و 2024، أثر نقص التغذية على 19,3 في المائة من السكان، وأثر انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على 50,7 في المائة من الراشدين في البلدان النامية غير الساحلية[3]. وبلغت نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء 61,4 في المائة في عام 2023،

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "التجارة في البضائع"، مركز بيانات الأونكتاد. متاح على الرابط https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.TradeMerchTotal (تاريخ الاطلاع: 8 تموز/يوليه 2025).

(2) تقرير *أهداف التنمية المستدامة لعام 2025* (منشورات الأمم المتحدة، 2025).

(3) المرجع نفسه. والمرفق الإحصائي متاح على الرابط https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2025/E_2025_62_Statistical_Annex_I_and_II.pdf.

مقارنة بنسبة 92 في المائة على الصعيد العالمي، ولم تتلق البلدان النامية غير الساحلية سوى حصة صغيرة من التمويل العام الدولي للطاقة النظيفة الذي بلغ 15,4 بليون دولار في ذلك العام، مما يشير إلى ضرورة بذل استثمارات إضافية لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. وارتفع متوسط دليل التنمية البشرية للبلدان النامية غير الساحلية من 0,598 في عام 2022 إلى 0,622 في عام 2023، وسجلت مكاسب في جميع البلدان تقريبًا. وسيتطلب الحفاظ على هذا التقدم وتسريع وتيرته مواصلة الاستثمار في البنى التحتية ورأس المال البشري ونظم البيانات، إلى جانب تجديد التعاون المتعدد الأطراف والتمويل الكافي لتنفيذ برنامج عمل أفازا بالكامل. ولا يزال يتعين القيام بكثير من الأعمال: فبالنسبة للشخص الذي يعيش في بلد من البلدان النامية غير الساحلية، تزيد بأكثر من الضعف احتمالاتُ أن يعيش في فقر مدقع، وبثلاثة أضعاف أن يفتقر إلى مياه الشرب المدارة بأمان، وبأربعة أضعاف أن يعاني من انعدام الأمن الغذائي مقارنة بالمتوسط العالمي. ولا تزال محدودية الحيز المالي والثغرات في القدرات الإحصائية تقيد عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة.

8 - وتتوقع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي بنسبة 4,7 في المائة في عام 2024 و 4,9 في المائة في عام 2025 للبلدان النامية غير الساحلية؛ إلا أن هذه التوقعات ترتهن بالنزاعات وعدم الاستقرار السياسي والأخطار الطبيعية[4]. وفي نيسان/أبريل 2025، أدت المخاوف بشأن الآفاق العالمية والتعديلات في السياسات التجارية إلى ارتفاع تقلبات الأسواق المالية، مما زاد من انعدام يقين المستثمرين وأثر على تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية غير الساحلية.

9 - ولا يزال أداء التجارة ضعيفًا. فقد بلغت صادرات السلع على الصعيد العالمي 24,43 تريليون دولار في عام 2024، بزيادة قدرها 2,28 في المائة عن عام 2023. وبلغ مجموع صادرات البلدان النامية غير الساحلية 281,72 بليون دولار، بزيادة قدرها 0,99 في المائة، وتراجعت حصتها من الصادرات العالمية من 1,17 إلى 1,15 في المائة[5]. ولا تزال تكاليف النقل للسلع الزراعية والمصنعة أعلى بنحو 30 في المائة من التكاليف التي تواجهها الاقتصادات النامية الساحلية، بسبب الثغرات في البنى التحتية والتأخير في العبور والحواجز التنظيمية.

10 - ويصنَّف ما يقرب من 54 في المائة من الأراضي في البلدان النامية غير الساحلية على أنها أراضٍ جافة، ويعيش 60 في المائة من سكانها في هذه المناطق[6]. وفي الفترة من عام 2012 إلى عام 2021، كان معدل حدوث الكوارث أعلى بنسبة 70 في المائة من المتوسط العالمي؛ وفي الفترة بين عامي 2013 و 2022، بلغ معدل الوفيات المتصلة بالكوارث 2,12 حالة وفاة لكل 000 100 نسمة،

(4) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, “Monthly briefing on the world economic situation and prospects: economic prospects and development challenges in landlocked developing countries”, No. 186, November 2024. متاح على الرابط www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/MB186.pdf.

(5) الأونكتاد، إحصاءات الأونكتاد.

(6) Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *Climate Vulnerabilities of Landlocked Developing Countries* (New York, 2025).

مقارنة بـــ 0,84 حالة على الصعيد العالمي[7]. واعتمدت غالبية البلدان النامية غير الساحلية، ما نسبته 75 في المائة، اســـتراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، ولدى 59 في المائة منها نظم إنذار مبكر بالأخطار المتعددة وخطط محلية للحد من مخاطر الكوارث، وهو ما يتجاوز المتوسطات العالمية.

11 - وأحرزت البلدان النامية غير الساحلية تقدماً ملحوظاً في النهوض بالمساواة بين الجنسين، لا سيما في أدوار القيادة وصـــنع القرار. فقد ارتفعت نســـبة المقاعد التي تشـــغلها النســـاء في البرلمانات الوطنية في البلدان النامية غير الســـاحلية بدرجة كبيرة من 7,8 في المائة في عام 2000 إلى 30,1 في المائة في عام 2024، متجاوزة بذلك المتوســـط العالمي البالغ 26,9 في المائة[8]. وأُحرز تقدم في وضـــع أطر قانونية للمساواة بين الجنسين في البلدان النامية غير الساحلية[9]. وعلى الرغم من هذه المكاسب، لا تزال هذه البلدان تواجه تفاوتات كبيرة بين الجنسين في عدة مجالات. ففي عام 2024، بلغ معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في البلدان النامية غير الســـاحلية 54 في المائة فقط، وهو معدل يقل بكثير عن معدل مشاركة الذكور البالغ 70,4 في المائة[10]. ومن بين كل ثلاث شابات تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة (33 في المائة)، كانت هناك واحدة متزوجة أو مرتبطة بقرين قبل بلوغها ســـن 18 ســـنة، أي ما يقرب من ضعف المتوسط العالمي، مما يحد من حصولهن على التعليم والفرص الاقتصادية. وقد دل على ذلك انخفاضُ معدل إكمال المرحلة الثانوية العليا للبنات في البلدان النامية غير الساحلية، الذي ظل في مستوى 29,8 في المائة، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 61 في المائة[11].

ثالثا - الحالة الراهنة للمجالات ذات الأولوية في برنامج عمل أفازا

12 - من شأن تمكين البلدان النامية غير الساحلية من التغلب على معوقاتها الجغرافية والمضـــي قدما باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن يحسن حياة أكثر من 600 مليون شخص. إلا أن العقد المقبل يطرح عقبات قد تقوض التقدم المحرز في هذا الصدد. فالضبابية التي تشوب الحالة الجيوسياسية وتزايد التوترات التجارية المتزايدة وسرعة التقدم التكنولوجي يمكن أن تعمق أوجه عدم المساواة القائمة إذا لم تتمكن الدول غير الســـاحلية من تطوير البنى التحتية الحيوية، بما في ذلك البنى التحتية الرقمية، والقدرات. وفي الوقت نفسه، ستستمر الكوارث المتزايدة الشدة المتصلة بالمناخ في الضغط على الاقتصادات التي تعمل بالفعل في ظل ظروف جغرافية غير مواتية. وبســـبب أوجه الضـــعف الهيكلية التي تواجهها البلدان النامية

(7) المرجع نفسه.

(8) United Nations, “SDG Indicator 5.5.1(a), Proportion of seats held by women in national parliaments”, Sustainable Development Goal Indicators Database. متاح على الرابط https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database (تاريخ الاطلاع: 19 آب/أغسطس 2025).

(9) United Nations, “SDG Indicator 5.1.1, Legal frameworks that promote, enforce and monitor gender equality”, Sustainable Development Goal Indicators Database. متاح على الرابط https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database (تاريخ الاطلاع: 19 آب/أغسطس 2025).

(10) International Labour Organization, “Labour force participation rate, female”, ILO modelled estimates, ILOSTAT database، متاح على الرابط https://ilostat.ilo.org/ (تم الاطلاع عليه في 18 تموز/يوليه 2025).

(11) United Nations, “SDG Indicator 4.1.2, Completion rate, by sex, location, wealth quintile and education level”, Sustainable Development Goal Indicators Database. متاح على الرابط https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database (تاريخ الاطلاع: 19 آب/أغسطس 2025).

غير الساحلية تكون هذه البلدان عرضة بشكل خاص للاضطرابات العالمية. فاعتمادها على طرق العبور عبر الدول المجاورة، بالإضافة إلى تكاليف النقل التي غالباً ما تكون ضعف تكاليف النقل في البلدان الساحلية، يخلق أساسا اقتصاديا غير مستقر. كما أن احتياج البلدان النامية غير الساحلية الملح إلى استثمارات خارجية وداخلية كبيرة في البنية الأساسية للنقل والاتصال يجعلها عرضة بوجه خاص للتحولات في أنماط التجارة العالمية وتقلب التدفقات الاستثمارية.

ألف - التحول الهيكلي والعلم والتكنولوجيا والابتكار

13 - على الرغم من التقدم المحرز في العقد الماضي خلال تنفيذ برنامج عمل فيينا، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية تعاني من عدم كفاية البنى التحتية ومحدودية القدرات التكنولوجية والاعتماد على السلع الأولية. وتتجلى هذه القيود في انخفاض الدرجة المحرزة على مؤشر القدرات الإنتاجية الذي بلغ 37,2 في عام 2022، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 46,8[12]. وتسلط هذه الفجوة الضوء على التحديات المستمرة التي تواجهها هذه البلدان في زيادة القدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية والقدرة التنافسية العالمية.

14 - وتظل الزراعة هي القطاع الرئيسي لعمالة السكان، حيث يعمل به أكثر من نصف السكان في البلدان النامية غير الساحلية. وعلى النقيض من ذلك، لا يسهم قطاع الصناعات التحويلية بدور في خلق فرص العمل إلا بشكل محدود، حيث تبلغ نسبة العاملين فيه 6,2 في المائة فقط من مجموع العمالة، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 14,1 في المائة في عام 2023[13]. ويتألف قطاع الصناعات التحويلية في هذه البلدان بصفة غالبة من صناعات منخفضة التكنولوجيا نسبيا، تتطلب قدرا أقل من الاستثمارات الرأسمالية والتكنولوجيا المتقدمة. ومع أن هذا الأمر يزيد من فرص الوصول إليه، فإنه يحد أيضًا من إمكاناته للتوسع الصناعي العالي القيمة. وبلغت حصة البلدان النامية غير الساحلية 0,81 في المائة فقط من صادرات الخدمات العالمية في عام 2023. ويسلط هذا الضوء على محدودية اندماج البلدان النامية غير الساحلية في تجارة الخدمات العالمية، على الرغم من قدرة القطاع على دفع التحول الهيكلي.

15 - وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة 10 في المائة سنويًا إلى 23 بليون دولار في عام 2024، مما أدى إلى اتساع العجز الاستثماري الذي تواجهه هذه البلدان مقارنة بالمتوسط العالمي[14]. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل البلدان النامية غير الساحلية 8,3 في المائة من إجمالي تكوين رأس المال في عام 2023، لتتجاوز بذلك المتوسط العالمي البالغ 4,9 في المائة، وهو ما يسلط الضوء على اعتمادها الكبير نسبيًا على الاستثمار الخارجي.

16 - ويعتمد عدد كبير من البلدان النامية غير الساحلية على عدد محدود من القطاعات الأولية، حيث تمثل السلع الأولية 81,76 في المائة من مجموع صادراتها، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ

(12) UNCTAD, productive capacities index, UNCTADstat. متاح على الرابط https://unctadstat.unctad.org/EN/Pci.html (تاريخ الاطلاع: 8 تموز/يوليه 2025).

(13) United Nations, “SDG Indicator 9.2.2, Manufacturing employment as a proportion of total employment”, Sustainable Development Goal Indicators Database. متاح على الرابط https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database (تاريخ الاطلاع: 19 آب/أغسطس 2025).

(14) UNCTAD, *World Investment Report 2025: International Investment in the Digital Economy* (Geneva, 2025).

30,32 في المائة[15]. وهذا الاعتماد المفرط على السلع الأولية يجعل البلدان النامية غير الساحلية شديدة التأثر بتقلبات الأسعار العالمية ويمنعها من تطوير قاعدة صناعية متنوعة قادرة على دفع عجلة النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي على المدى الطويل.

17 - وبالإضافة إلى ذلك، تواجه العديد من البلدان النامية غير الساحلية تحديات مستمرة في الوصول إلى التعليم واستبقاء الطلاب في المدارس. فعلى سبيل المثال، في عام 2024، بلغ معدل إتمام الدراسة في المرحلة الابتدائية في البلدان النامية غير الساحلية 67,3 في المائة (70,5 في المائة للبنات و 64,3 في المائة للبنين)، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 88,1 في المائة. وفي المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، تنخفض معدلات إتمام الدراسة إلى 47,7 في المائة (47,0 في المائة للبنات و 48,3 في المائة للبنين)، وهي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 78,1 في المائة. ويظهر هذا التباين بوضوح أكبر في المرحلة العليا من التعليم الثانوي، حيث بلغ المعدل المسجل في البلدان النامية غير الساحلية لإتمام الدراسة في هذه المرحلة 30,5 في المائة فقط (29,8 في المائة للبنات و 31,2 في المائة للبنين)، في تناقض صارخ مع المتوسط العالمي البالغ 59,6 في المائة[16]. وتحد أوجه القصور التعليمي هذه من تطوير المهارات اللازمة لبناء قوة عاملة ماهرة للاستفادة بشكل كامل من الفرص المتاحة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية العالية القيمة.

18 - وفي *مؤشر الابتكار العالمي 2024: إطلاق العنان لوعد القيام بمشاريع اجتماعية*، الذي تم فيه تقييم 133 اقتصاداً، بما في ذلك 23 من البلدان النامية غير الساحلية الـ 32، جاء البلد الأفضل أداءً على مستوى البلدان النامية غير الساحلية في المرتبة 58 وأدناها أداء في المرتبة 132. وفي عام 2023، بلغ مجموع طلبات البراءات المودعة في البلدان النامية غير الساحلية (المقدمة من مقيمين وغير مقيمين) 164 2 طلبا، أي 0,6 في المائة فقط من مجموع الطلبات المودعة على مستوى العالم والبالغ نحو 3,6 ملايين طلب. ويسلط هذا المقياس مزيدًا من الضوء على التفاوتات: إذ تُظهر البلدان النامية غير الساحلية في آسيا وأوروبا مستويات أعلى نسبيًا من طلبات البراءات المودعة، مما يشير إلى زيادة في تطور نظم الابتكار الوطنية وفي الاستثمارات في العلم والتكنولوجيا والابتكار وفي قوة المؤسسات مقارنة بالبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية. وقدمت البلدان النامية غير الساحلية 198 82 طلبا تسجيل علامات تجارية في عام 2023، مقارنة بحوالي 15 مليون طلب مقدم من بقية دول العالم[17]. وعلى الرغم من امتلاك معظم البلدان النامية غير الساحلية إمكانات لإحراز تقدم في مجال تطوير الملكية الفكرية، فإنها تظل تواجه تحديات تتمثل في محدودية الاستثمار وضعف البنى التحتية وعدم كفاية الدعم السياساتي، مما يعيق قدرتها على تسخير الابتكار المحلي وتوسيع نطاقه بشكل كامل.

19 - وتنطوي رقمنة الأنشطة الاقتصادية على إمكانات كبيرة لدفع التحول الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية. ومع ذلك، لا يزال استخدام الإنترنت في البلدان النامية غير الساحلية أقل من المتوسط العالمي. ففي عام 2024، كان عدد السكان المتصلين بالإنترنت يقتصر على 39 في المائة فقط من السكان (44 في المائة من الرجال و 35 في المائة من النساء)، وكانت أعمار معظمهم تتراوح بين 15 و 24 عاماً

(15) الأونكتاد، إحصاءات الأونكتاد.

(16) *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2025* (منشورات الأمم المتحدة، 2025). والمرفق الإحصائي متاح على الرابط https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2025/E_2025_62_Statistical_Annex_I_and_II.pdf.

(17) World Intellectual Property Organization (WIPO), WIPO statistics database. متاح على الرابط https://www3.wipo.int/ipstats (تاريخ الاطلاع: 8 تموز/يوليه 2025).

(54 في المائة). وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في معدل استخدام الإنترنت في البلدان النامية غير الساحلية من 15 في المائة فقط في عام 2014، فإنه يظل متأخرا جدا عن المتوسط العالمي البالغ 67 في المائة[18]، مما يسلط الضوء على استمرار الفجوة الرقمية التي تعيق التحول الرقمي الشامل.

20 - ويعكس المشهد الصناعي في البلدان النامية غير الساحلية تواضع دورها في مجال الصناعات التحويلية، حيث لا تمثل القيمة المضافة الصناعية سوى 11,6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 16,7 في المائة في عام 2023[19]. ومع أن القيمة المضافة الصناعية في البلدان النامية غير الساحلية تنمو بمعدل سنوي يبلغ 3,7 في المائة، فإن حضورها على الصعيد العالمي لا يزال ضئيلاً. فالبلدان النامية غير الساحلية لا تسهم إلا بنسبة 0,8 في المائة من القيمة المضافة الصناعية العالمية و 0,5 في المائة من صادرات الصناعات التحويلية العالمية[20].

21 - علاوة على ذلك، تُعد البلدان النامية غير الساحلية مستوردًا رئيسيًا للسلع المصنعة، حيث بلغ العجز في تجارة السلع المصنعة ما يعادل 14,4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022[21]. وكان نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية في البلدان النامية غير الساحلية أكثر تقلبًا من المتوسط العالمي، إلا أن تعافيها بعد الجائحة تجاوز النمو العالمي. وهذا الزخم قادته البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية والآسيوية، حيث زادت حصتها من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في مجموعة البلدان هذه، في حين شهدت البلدان النامية غير الساحلية في أوروبا وأمريكا اللاتينية انخفاضًا في مساهماتها. ولا تزال نسبة القيمة المضافة للصناعات المتوسطة التكنولوجيا والعالية التكنولوجيا من مجموع القيمة المضافة للبلدان النامية غير الساحلية صغيرة، حيث بلغت 13,1 في المائة في عام 2022[22].

باء - التجارة وتيسير التجارة والتكامل الإقليمي

22 - لا تزال التحديات الجغرافية والبعد عن الأسواق الدولية وما ينتج عنها من ارتفاع في تكاليف التجارة تساهم في تهميش البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية واعتمادها على صادرات السلع الأولية التي تكون تكاليفها اللوجستية للوحدة أقل.

23 - ويشكل تآكل معايير التجارة المتعددة الأطراف خطرا يتمثل في زيادة تفتيت النظام التجاري العالمي، ووضع المزيد من الضغوط على البلدان المتقدمة غير الساحلية التي تعتمد على الأسواق والمنتجات المتضررة. وتعزز هذه التحديات الحاجة إلى تحقيق أهداف برنامج عمل أفازا لتنويع صادرات البلدان النامية غير الساحلية من خلال زيادة كبيرة في القيمة المضافة والمكونات المصنعة لصادراتها وتوسيع صادراتها من الخدمات والتجارة الإلكترونية.

(18) ITU, *Measuring Digital Development: Facts and Figures – Focus on Landlocked Developing Countries* (Geneva, 2024).

(19) United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Sustainable Development Goal 9 database. متاح على الرابط https://stat.unido.org/data/table?dataset=sdg&country=WORLD.

(20) UNIDO, "Factsheet: landlocked developing countries – highlights from the International Yearbook of Industrial Statistics 2024".

(21) المرجع نفسه.

(22) UNIDO, Sustainable Development Goal 9 database.

الشكل الأول

صادرات البلدان النامية غير الساحلية من البضائع كحصة من التجارة العالمية ومؤشرات أسعار سلع أساسية مختارة

(النسبة المئوية ومؤشرات الأسعار 2015=100)

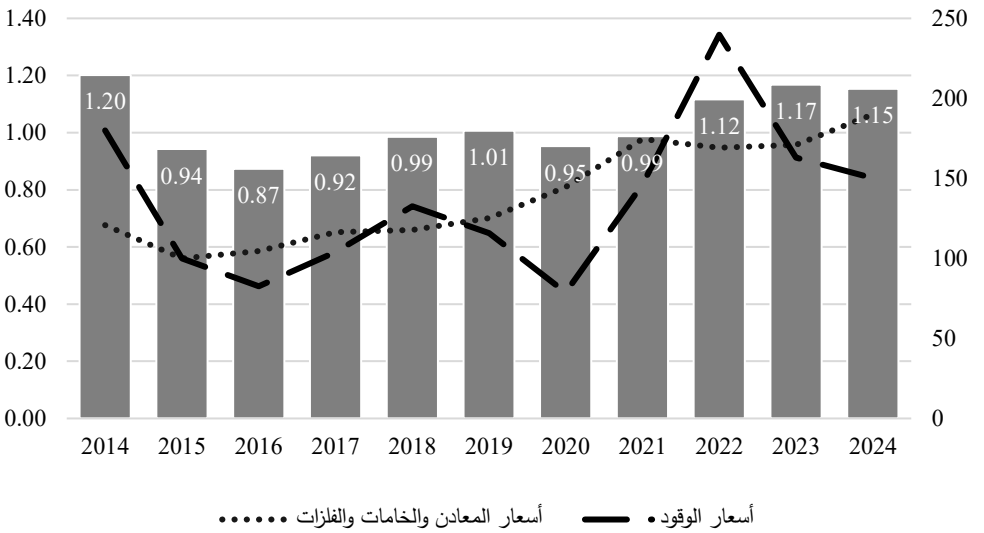

المصدر: حسابات تستند إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، "التجارة في البضائع"، مركز بيانات الأونكتاد. متاح على الرابط https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.TradeMatrix (تاريخ الاطلاع: 8 تموز/يوليه 2025).

24 - ومنذ تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، شهدت البلدان النامية غير الساحلية نموًا أسرع في صادرات الخدمات، لا سيما الخدمات التي يمكن تقديمها رقمياً، مقارنة بتجارة السلع. وتشمل القطاعات الرئيسية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المهنية والإدارية، والخدمات المالية.

25 - وفي عام 2023، بلغت صادرات البلدان النامية غير الساحلية من الخدمات التي يمكن تقديمها رقميا 13,46 بليون دولار، أي أكثر من ضعف المبلغ المسجل في عام 2019 والبالغ 6,56 بلايين دولار (بزيادة قدرها حوالي 105 في المائة)[23]. وعلى الرغم من هذه الزيادة، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية متأخرة بشدة عن المتوسط العالمي، إذ لا تشكل الخدمات التي يمكن تقديمها رقمياً إلا 21 في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية غير الساحلية من الخدمات، مقارنة بنسبة 56 في المائة في العالم[24]. وهذا يؤكد على وجود فجوة هيكلية رئيسية: ففي حين تتوسع البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الرقمية، يظل تكاملها الرقمي أقل مقارنةً بالاقتصادات الأخرى.

26 - وهناك مبادرات جارية لمعالجة هذه الفجوة ومن بينها المشاريع التي يقودها الاتحاد الدولي للاتصالات في عدد من البلدان النامية غير الساحلية بشأن دعم التحول الرقمي من خلال نهج يشمل

(23) حسابات تستند إلى بيانات مستمدة من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

(24) المرجع نفسه.

مكونات الحكومة برمتها ووضع أسس للمقارنة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وسط أفريقيا، ومشاريع مركز التجارة الدولية بشأن تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتماد التكنولوجيا الرقمية.

الشكل الثاني

نمو صادرات البلدان النامية غير الساحلية من السلع والخدمات والخدمات التي يمكن تقديمها رقمياً

(مؤشرات عام 2014=100)

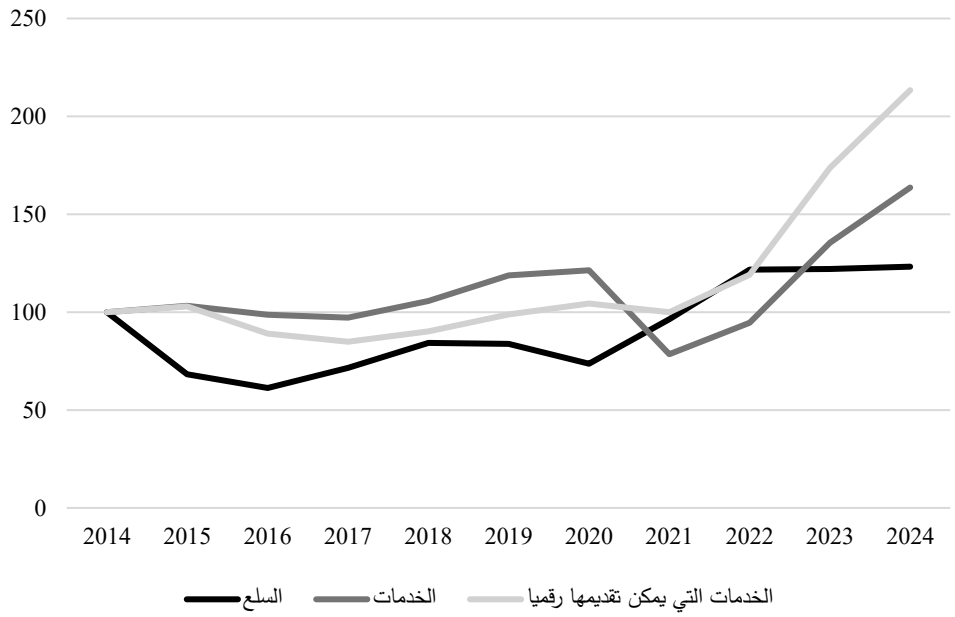

المصدر: حسابات تستند إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، "التجارة في البضائع"، مركز بيانات الأونكتاد. متاح على الرابط https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.TradeMatrix (تاريخ الاطلاع: 8 تموز/يوليه 2025).

27 - وتواجه البلدان النامية غير الساحلية "فجوة في التكاليف اللوجستية" تعد حادة، حيث تزيد فيها تكاليف الخدمات اللوجستية للوحدة بنسبة 63 في المائة عن تكاليفها في بدان المرور العابر النامية[25]. وتترك التكاليف اللوجستية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية بصماتها على هيكل اقتصاداتها بجعل صادراتها من السلع الحساسة من حيث الوقت أو أي عوامل أخرى أو السريعة العطب، مثل المصنوعات والسلع الزراعية، أكثر تكلفة نسبياً من السلع السائبة القابلة للنقل مثل النفط الخام والفحم. ويعزز ذلك من الاعتماد الحالي على السلع الأولية.

(25) Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *Quantifying Logistics Costs of Landlocked Developing Countries* (New York, 2025).

28 - ويمثل تيسير التجارة أولوية أساسية في برنامج عمل أفازا، الذي يهدف إلى خفض تكاليف التجارة من خلال تبسيط الإجراءات التجارية وتحديثها ومواءمتها. ولا غنى عن الربط السلس والكفء والسريع والأقل تكلفة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر لتقليل تكاليف التجارة ووقتها.

29 - وقد ساعد الدعم المقدم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الجمارك العالمية ومركز التجارة الدولية ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي واللجان الإقليمية البلدان النامية غير الساحلية على المضي قدماً في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية. وارتفعت حصة الالتزامات المنفذة من 64,1 في المائة في عام 2024 إلى 71,1 في المائة في عام 2025. إلا أن البلدان النامية غير الساحلية متأخرة عن عموم البلدان النامية، التي نفذت كمجموعة ما متوسطه 86,1 في المائة من الالتزامات.

الشكل الثالث

التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاق تيسير التجارة، حسب الإجراء

(النسبة المئوية للالتزامات المنفذة، المتوسط للبلدان النامية غير الساحلية، على نحو ما أبلغ عنه في أيار/مايو 2025)

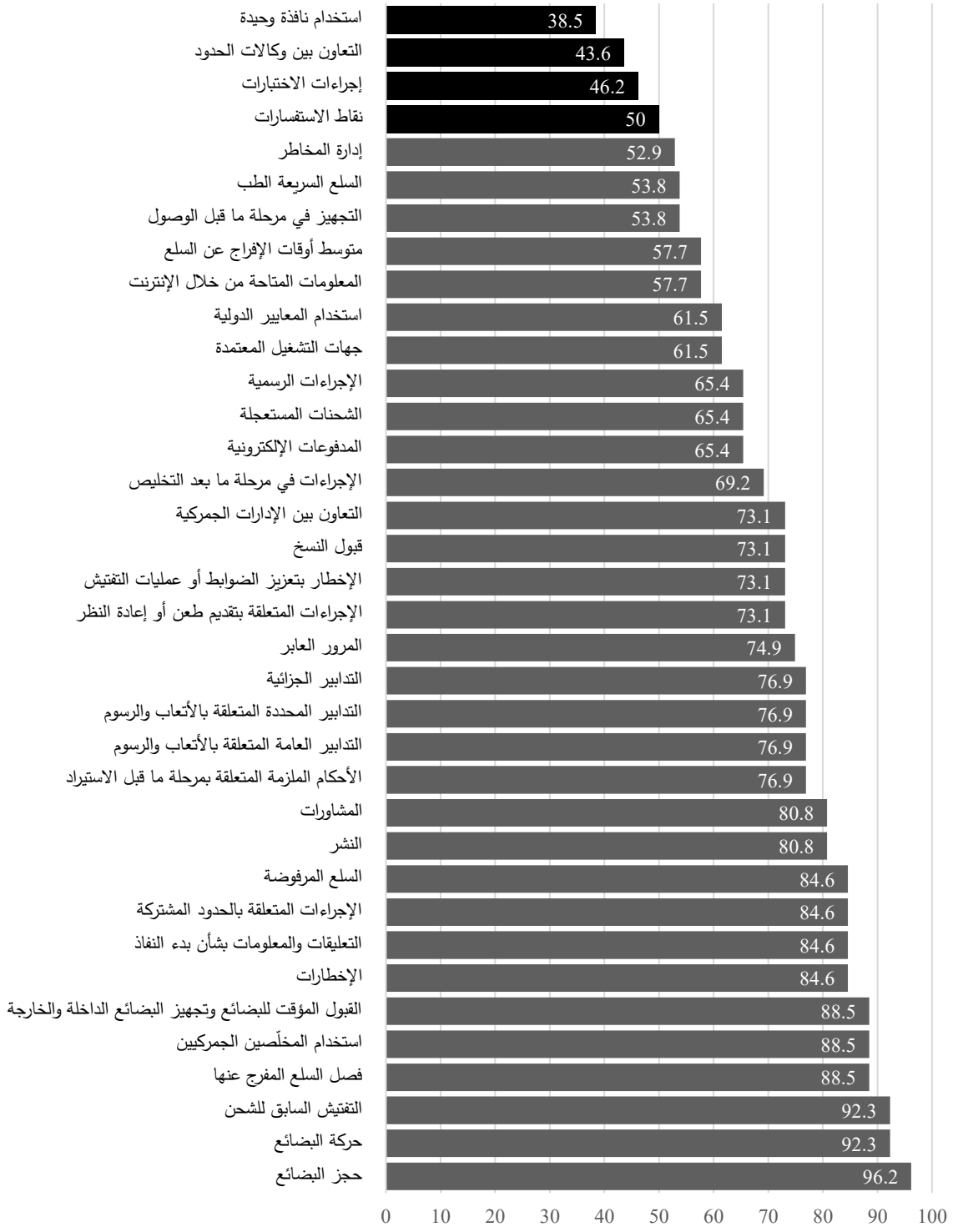

المصدر: حسابات تستند إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية. متاح على الرابط https://tfadatabase.org/en (تاريخ الاطلاع: 26 حزيران/يونيه 2025).

30 - وينبغي للمساعدة التقنية الشاملة الآن أن تعطي الأولوية لأهم الثغرات في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، لا سيما إنشاء نوافذ جمركية وحيدة تعمل بكامل وظائفها وتبسط الإجراءات عبر الحدود. وتوجد أدوات مهمة، بما في ذلك الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي الطرقي، التي تدعمها اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

31 - ولا غنى عن تعزيز آليات التعاون بين وكالات الحدود للحد من التأخيرات والاختناقات الإدارية التي تؤثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية غير الساحلية، التي تعتمد على طرق العبور. وتتطلب إجراءات الاختبار الموحدة ونقاط الاستفسار التي يسهل الوصول إليها اهتمامًا فوريًا لضمان قدرة الهيئات التجارية على التعامل بكفاءة مع المتطلبات التنظيمية المعقدة.

32 - وفي الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة لعام 2025، حسّنت البلدان النامية غير الساحلية درجة التنفيذ الخاصة بها إلى 61,01 في المائة، مقابل 54,3 في المائة في عام 2021. ومع ذلك، فإنها لا تزال أقل من المتوسط العالمي البالغ 68,6 في المائة، لا سيما في التجارة اللاورقية عبر الحدود. ويشمل الدعم الملحوظ لمواصلة التحسين في هذا المجال الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وجهود المنظمة الدولية للهجرة لتحديث إدارة الحدود في عدد من البلدان النامية غير الساحلية.

33 - ويشكل التكامل الإقليمي أولوية استراتيجية في إطار برنامج عمل أفازا، الذي يهدف إلى زيادة حصة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة البينية بشكل كبير. وفي عام 2023، بلغت نسبة التجارة البينية 28 في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية غير الساحلية، وهو ما يمثل تحسنًا متواضعًا مقارنة بعام 2022[26]. وتتسم الأسواق الإقليمية بأهمية خاصة بالنسبة لتنويع الصادرات، حيث توجّه البلدان النامية غير الساحلية نسبة 29 في المائة من مجموع صادراتها من السلع غير الأولية إلى الشركاء الإقليميين[27].

34 - والتنفيذ الفعال لاتفاقات التجارة الإقليمية أمر ضروري لتعزيز التجارة البينية، شأنها في ذلك شأن الاستثمارات في ممرات النقل الرئيسية. وقد استخدمت البلدان النامية غير الساحلية في جنوب آسيا رابطةَ جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لحشد الاستثمارات في البنية الأساسية للنقل وإصلاحات تيسير التجارة والربط بين شبكات الطاقة، بدعم من مصرف التنمية الآسيوي. وتدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك من خلال التركيز على تحسين ممرات العبور، مثل ممر لومي - واغادوغو - نيامي في غرب أفريقيا، للحد من تأخيرات التجارة وتعزيز الشمول الرقمي. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز قدرات البلدان المستهدفة في مجالي التجارة والنقل العابر وتحسين تقديم الخدمات الحدودية وتعزيز التكامل التجاري.

(26) حسابات أجراها مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية استناداً إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد.

(27) المرجع نفسه.

الشكل الرابع

حصة البلدان النامية غير الساحلية من الصادرات البينية في مجموع الصادرات

(بالنسبة المئوية)

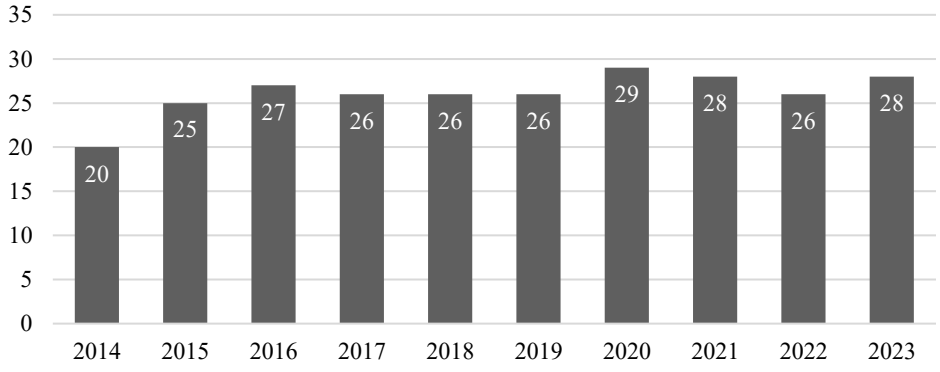

المصدر: حسابات تستند إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، "التجارة في البضائع"، مركز بيانات الأونكتاد. متاح على الرابط https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.TradeMatrix (تاريخ الاطلاع: 8 تموز/يوليه 2025).

ملاحظة: يتم حساب حصة الصادرات البينية في مجموع الصادرات على أساس صادرات كل بلد نامٍ غير ساحلي داخل المنطقة الخاصة به.

35 - ويتطلب التصدي للاتساع المعقد للتحديات التجارية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية اهتمامًا مؤسسيًا متواصلا ومحدد الأهداف. ويؤكد برنامج عمل أفازا استمرار اهتمام البلدان النامية غير الساحلية بوضع برنامج عمل مخصص للنظر في قضاياها التجارية المحددة في إطار منظمة التجارة العالمية.

جيم - النقل العابر والنقل وترابط شبكات النقل

36 - تشكل البنية الأساسية للنقل المستدام العمود الفقري للتنمية المستدامة للبلدان النامية غير الساحلية، مما يتيح بشكل مباشر النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والقدرة على تحمل تغير المناخ. فبالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية في جميع أنحاء العالم، تمثل نظم النقل غير الملائمة أكبر حاجز وحيد أمام التحول الصناعي والوصول إلى الأسواق، مما يحد بشكل أساسي من قدرتها على المنافسة في الاقتصادات الإقليمية والعالمية.

37 - وعلى الرغم من التقدم التدريجي الذي أحرزته هذه البلدان على مدى العقد الماضي، فإنها لا تزال تعاني من عجز شديد في البنى التحتية يديم عزلتها الاقتصادية. كما أن تجزؤ نظم النقل المتعدد الوسائط وافتقارها إلى الفعالية يحولان تحول دون سلاسة حركة البضائع والأشخاص، مما يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي والتنويع الاقتصادي. وعدم وجود شبكات متكاملة للنقل، تشمل السكك الحديدية والطرق والنقل الجوي والموانئ الجافة والممرات المائية الداخلية ونظم خطوط الأنابيب، يخلق أوجه حرمان مقارنة بالبلدان الساحلية.

38 - فبدون ممرات نقل موثوقة وفعالة من حيث التكلفة، تكافح حتى أكثر الصناعات تنافسية للوصول إلى الأسواق الدولية، في حين تصبح الواردات الأساسية باهظة التكلفة إلى حد لا يمكن تحمله. وتؤدي هذه

الفجوة في البنية التحتية إلى إدامة الاعتماد على صادرات السلع الأولية وتحد من فرص الارتقاء الصناعي اللازم لتحقيق التنمية المستدامة.

39 - وتتفاقم التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في مجال النقل بسبب اعتمادها الكامل على البنية الأساسية للنقل في بلدان المرور العابر المجاورة لها للوصول إلى الموانئ البحرية والأسواق العالمية. ويؤدي عدم كفاية البنى التحتية للنقل العابر وبطء أوقات العبور إلى تضخيم النفقات اللوجستية، مما يقلل من أرباح الأعمال التجارية، ويؤدي إلى تآكل القدرة التنافسية ويحد من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

40 - ويشير استمرار البلدان النامية غير الساحلية في الاعتماد على شبكات الطرق والسكك الحديدية للوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمي إلى الحاجة الملحة إلى وجود بنية تحتية متكاملة ومتطورة للنقل المتعدد الوسائط. وتعزيز هذه النظم أمرا حيويا لخفض تكاليف النقل وتحسين كفاءة التجارة ودعم التنمية الصناعية المستدامة.

41 - وعلى الرغم من أن استخدام الإنترنت في البلدان النامية غير الساحلية قد تضاعف تقريبًا خلال العقد الماضي، خلال تنفيذ برنامج عمل فيينا، ليصل إلى 226 مليون مستخدم في عام 2023[28]، تظل هناك فجوة رقمية كبيرة بين البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية والمتقدمة الأخرى. ولا تزال الفجوة الرقمية بين الجنسين في البلدان النامية غير الساحلية كبيرة دون أي دلائل على أنها ستضيق. وفي عام 2023، كان 44 في المائة من الرجال في البلدان النامية غير الساحلية يستخدمون الإنترنت، مقارنة بنسبة 31 في المائة في عام 2019. وعلى النقيض من ذلك، لم تزد نسبة النساء المستخدمات للإنترنت عن 35 في المائة في عام 2023 - بزيادة 3 نقاط مئوية فقط عن عام 2019. ويؤدي ذلك إلى استمرار فجوة بين الجنسين بنسبة 9 نقاط مئوية في استخدام الإنترنت.

42 - ولا تزال اشتراكات النطاق العريض للأجهزة المحمولة في البلدان النامية غير الساحلية أقل بكثير من المتوسط العالمي على الرغم من النمو القوي الذي تحقق في العقد الماضي. ففي عام 2023، سجلت البلدان النامية غير الساحلية 53 اشتراكًا نشطًا في النطاق العريض للأجهزة المحمولة لكل 100 نسمة، مقارنة بما عدده 87 اشتراكًا على مستوى العالم. ولا تزال هناك تفاوتات إقليمية كبيرة داخل المجموعة: فالبلدان النامية غير الساحلية في آسيا سجلت 76 اشتراكًا لكل 100 نسمة، وهو ما يقرب من ضعف المعدل المسجل في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، والذي بلغ 40 اشتراكًا. وفي الوقت نفسه، لا تزال تغطية النطاق العريض للأجهزة المحمولة محدودة في البلدان النامية غير الساحلية، على الرغم من أنها الوسيلة الأساسية للوصول إلى الإنترنت. ففي عام 2023، كانت التغطية بإشارة النطاق العريض للأجهزة المحمولة تشمل 82 في المائة فقط من السكان في البلدان النامية غير الساحلية، مقارنة بنسبة 95 في المائة على مستوى العالم[29].

43 - ويسهم الوصول إلى النطاق العريض للأجهزة الثابتة بدور أقل بكثير في البلدان النامية غير الساحلية بسبب ارتفاع التكاليف ومحدودية الطلب. وفي عام 2023، كان هناك 4 اشتراكات فقط في النطاق العريض للأجهزة الثابتة لكل 100 نسمة في البلدان النامية غير الساحلية، ويقل هذا العدد بكثير عن المتوسط العالمي البالغ 19 اشتراكًا. ومرة أخرى، فإن الاختلافات الإقليمية صارخة، حيث يبلغ متوسط

(28) ITU, *Measuring Digital Development: Facts and Figures – Focus on Landlocked Developing Countries*.

(29) المرجع نفسه.

عدد الاشتراكات في البلدان النامية غير الساحلية الآسيوية 11 اشتراكًا لكل 100 نسمة، مقارنة بـــ 0,4 فقط في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية[30].

44 - وتُعد القدرة على تحمل التكاليف عائقاً رئيسياً أمام تحقيق الاتصال الشامل والهادف في البلدان النامية غير الساحلية. وفي عام 2023، كان هناك 12 بلداً فقط على مستوى جميع البلدان النامية غير الساحلية قادرا على تحمل التكلفة التي أوصت بها لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة لاشتراك ابتدائي في النطاق العريض بنسبة 2 في المائة من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي. وعرض 11 بلدا آخر النطاق العريض للأجهزة المحمولة بتكلفة أقل من 5 في المائة من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الشهري، مما يشير إلى أن القدرة على تحمل التكاليف لا تزال تشكل تحدياً مستمراً بالنسبة للكثيرين. وسد هذه الفجوة أمر بالغ الأهمية لدفع عجلة النمو الصناعي وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة[31].

45 - وينطوي الاتصال الرقمي على إمكانات تحويلية، لا سيما عندما يتقاطع مع النقل. وهما يعملان معا على تيسير الكفاءة في التجارة، وتحسين تكامل سلاسل الإمداد، ودعم التصنيع القائم على الابتكار. إلا أن محدودية الوصول إلى بنية تحتية موثوقة وميسورة التكلفة للاتصالات السلكية واللاسلكية تظل تقوض قدرة المؤسسات في البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة في سلاسل القيمة العالمية.

46 - وعلاوة على ذلك، يحتاج القطاع الصناعي في البلدان النامية غير الساحلية إلى مزيد من الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لتمكين اعتماد التصنيع الذكي والتجارة الإلكترونية والإصدار 4,0 من تكنولوجيات الصناعة. وتحدّ الفجوة الرقمية من الوصول إلى أساليب الإنتاج المتقدمة وتحليلات البيانات والرصد عن بُعد، وهي عوامل تمكين رئيسية للإنتاجية الصناعية والقدرة التنافسية. وسيكون النهوض بالرقمنة في البلدان النامية غير الساحلية أمراً بالغ الأهمية لتحقيق العديد من أهداف برنامج عمل أفازا.

47 - وتعزيز الربط بين شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لن يؤدي إلى تحفيز التوسع الصناعي فحسب، بل سيدعم أيضًا التنويع الاقتصادي في مجالات تتجاوز صادرات السلع الأساسية، مما يسمح للبلدان النامية غير الساحلية بالاندماج في سلاسل الإمداد العالمية ذات القيمة الأعلى.

48 - ومع أن بعض البلدان النامية غير الساحلية، لا سيما في آسيا الوسطى (بما في ذلك تركمانستان وقيرغيزستان وكازاخستان) وأوروبا (بما في ذلك أذربيجان وأرمينيا وجمهورية مولدوفا)، حققت وصولًا شبه شامل للكهرباء، تظل هناك بلدان نامية غير ساحلية أخرى متخلفة عن الركب فيما يتعلق بتحقيق الوصول الشامل إلى خدمات الطاقة الموثوقة والحديثة والميسورة التكلفة للجميع، لا سيما في المناطق الريفية.

49 - وفي عام 2023، كان 61 في المائة فقط من السكان في البلدان النامية غير الساحلية، أي ما يعادل 222,8 مليون شخص، يحصلون على الكهرباء مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 91,7 في المائة. والفجوة بين المناطق الحضرية والريفية صارخة، حيث تبلغ نسبة الحصول على الكهرباء في المناطق الحضرية 88,9 في المائة مقارنة بنسبة 48,9 في المائة فقط في المناطق الريفية[32].

(30) المرجع نفسه.

(31) المرجع نفسه.

(32) United Nations, “SDG Indicator 7.1.1, Proportion of population with access to electricity, by urban/rural”, Sustainable Development Goal Indicators Database. متاح على الرابط https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database (تاريخ الاطلاع: 19 آب/أغسطس 2025).

50 - وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الحصول على أنواع الوقود النظيف والتكنولوجيات النظيفة منخفضًا في البلدان النامية غير الساحلية حيث تقتصر نسبة الذين يحصلون عليها على 28,3 في المائة من السكان مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 74,1 في المائة[33]. ومع ذلك، تُظهر البلدان النامية غير الساحلية حصة عالية نسبيًا من الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة بنسبة 40,8 في المائة (مقارنة بنسبة 17,9 في المائة على مستوى العالم في عام 2022)؛ ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى استخدام الوقود الحيوي الصلب بدلاً من مصادر الطاقة المتجددة الحديثة[34].

51 - وفيما يتعلق بإجمالي توليد الكهرباء، تتخلف البلدان النامية غير الساحلية بشكل كبير عن الركب. إذ تبلغ قدرتها المركّبة لتوليد الكهرباء المتجددة 106,62 واط فقط للفرد الواحد، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 477,70 واط للفرد الواحد[35]. ورغم أنها حققت معدل نمو مشجعا قدره 29,8 في المائة في القدرة على توليد الطاقة المتجددة خلال فترة تنفيذ برنامج عمل فيينا، فإن هذا التقدم غير كافٍ لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة ودعم التصنيع وتحقيق انتقال عادل في مجال الطاقة.

52 - وعلاوة على ذلك، فإن ما يزيد من تحدي توليد الكهرباء والوصول إليها هو محدودية الموارد المالية. ففي عام 2022، بلغت التدفقات المالية الدولية التي تدعم البحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة وإنتاج الطاقة المتجددة في البلدان النامية غير الساحلية 2,730 بليون دولار فقط، وهي تدفقات تقل بكثير عن التدفقات الموجهة عالميا البالغة 17,014 بليون دولار. وهذا يؤكد الحاجة الملحة لتوسيع نطاق الاستثمارات المستهدفة ونقل التكنولوجيا ودعم بناء القدرات لتمكين البلدان النامية غير الساحلية من تحقيق قفزة نوعية في نظم الطاقة المستدامة وإطلاق فرص التنمية الشاملة.

دال - تعزيز القدرة على التكيف وتقوية القدرة على الصمود والحد من التأثر بتغير المناخ والكوارث

53 - لا يزال تغير المناخ يشكل تهديدًا عميقًا ومستمرًا، لا سيما بالنظر إلى اعتماد البلدان النامية غير الساحلية على القطاعات الحساسة للمناخ، مثل الزراعة، وعلى البنية الأساسية التوصيلية المحدودة للنقل التي يمكن أن تقطعها الكوارث. والبلدان النامية غير الساحلية هي من بين أكثر البلدان قابلية للتأثر للمناخ، على الرغم من مساهمتها القليلة في الانبعاثات العالمية. وتُظهر التقييمات الدولية أن احتياجات البلدان النامية من قدرات التكيف تزيد بمقدار يتراوح بين 10 مرات و 18 مرة عن تدفقات التمويل العام الحالية. وتبلغ التكاليف المُنمذجة للتكيف في البلدان النامية حوالي 215 بليون دولار سنويًا خلال هذا العقد

(33) United Nations, “SDG Indicator 7.1.2, Proportion of population with primary reliance on clean fuels and technology”, Sustainable Development Goal Indicators Database. متاح على الرابط https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database (تاريخ الاطلاع: 19 آب/أغسطس 2025).

(34) United Nations, “SDG Indicator 7.2.1 Renewable energy share in the total final energy consumption”, Sustainable Development Goal Indicators Database. متاح على الرابط https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database (تاريخ الاطلاع: 19 آب/أغسطس 2025).

(35) United Nations, “SDG Indicator 7.b.1, Installed renewable electricity-generating capacity (watts per capita)”, Sustainable Development Goal Indicators Database. متاح على الرابط https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database (تاريخ الاطلاع: 20 آب/أغسطس 2025).

في حين بلغت التدفقات الفعلية لتمويل التكيف 21 بليون دولار فقط في عام 2021[36]. وهذا النقص حاد بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، التي تجد مشقة كبيرة في جذب الأموال والتكنولوجيات المتعلقة بالمناخ. ولمعالجة هذه المشكلة، انضم عدد كبير من البلدان النامية غير الساحلية إلى النداءات العالمية لتوسيع نطاق الدعم، بما في ذلك برنامج عمل مخصص في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتلبية احتياجاتها المحددة من قدرات التكيف.

54 - وتعاني البلدان النامية غير الساحلية من خسائر بشرية غير متناسبة من الأخطار الطبيعية، حيث يزيد معدل حالات الوفاة وفقدان الأشخاص المتصلة بالكوارث 2,7 مرة عن المتوسط العالمي. ولا تتوفر نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة إلا في حوالي 52 في المائة من بلدان العالم، ولا تزال التغطية في العديد من البلدان النامية غير الساحلية غير كافية[37]. وهذه الثغرات تم التأكيد عليها في استعراض منتصف المدة لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، الذي أجري في عام 2023، مما أسفر عن دعوات لتسريع العمل لإنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود والإنذار المبكر الشامل في الدول القابلة للتأثر. وكثيرا ما تتعرض البنى التحتية الحيوية في البلدان النامية غير الساحلية لأضرار جسيمة أو الدمار في حالات الكوارث، مما يؤكد الحاجة الملحة للاستثمار في الحد من المخاطر. ومستقبلا، يشكل إدماجُ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث في خطط التنمية، وتوسيع نطاق التأمين ضد المخاطر، وتنفيذ نظم الإنذار المبكر بحلول عام 2027، أولويات قصوى لبناء القدرة على الصمود في البلدان النامية غير الساحلية.

55 - وبلغت تدفقات تمويل المناخ بحسب التقديرات 1,46 تريليون دولار سنويًا في عام 2022، أي ما يقرب من الضعف منذ عام 2019[38]. ومنذ عام 2023، وسّع الصندوق الأخضر للمناخ نطاق الوصول للبلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية. ومع ذلك، تظل هناك عدة بلدان نامية غير ساحلية غير قادرة على الوصول المباشر. وعلاوة على ذلك، يواجه عدد كبير من البلدان النامية غير الساحلية، شأنها في ذلك شأن البلدان النامية الأخرى، صعوبات في تلبية متطلبات التمويل المعقدة والتمويل المشترك، مما يدفع إلى إطلاق دعوات لتبسيط الوصول إلى صناديق المناخ. ومع أن العديد من البلدان النامية غير الساحلية تستفيد من الدعم المقدم من الصندوق الأخضر للمناخ، بما في ذلك زامبيا وطاجيكستان ومنغوليا، من خلال مختلف أشكال متنوعة من تمويل التأهب والمشاريع، فإن الصندوق لا يعترف صراحة بالبلدان النامية غير الساحلية كفئة متمايزة من البلدان التي تحتاج إلى دعم محدد. وتواجه البلدان النامية غير الساحلية مواطن ضعف مناخية فريدة تتعلق بندرة المياه وارتفاع تكاليف نقل التكنولوجيات المناخية والعزلة الجغرافية. ونظراً لأوجه الضعف المحددة التي تعاني منها البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك تحديات إدارة المياه العابرة للحدود، ومحدودية وصولها إلى الأسواق، واعتمادها على بلدان المرور العابر، فسيكون من المفيد لهذه البلدان أن يعترف بها صراحةً في أطر التمويل المناخي والزيادات الكبيرة في التمويل المناخي المحدد الأهداف.

(36) United Nations Environment Programme, *Adaptation Gap Report 2023: Underfinanced. Underprepared.* (Nairobi, 2023).

(37) UNCTAD, SDG Pulse 2024.

(38) Climate Policy Initiative. "Global landscape of climate finance 2024", 31 October 2024. متاحة على الرابط https://www.climatepolicyinitiative.org/publication/global-landscape-of-climate-finance-2024/.

56 - ويمكن أن تستفيد البلدان الضعيفة من التعهدات الجديدة بالتبرع لصندوق التكيف وصندوق مواجهة الخسائر والأضرار إذا وفرت الموارد بشكل سليم. وقد قام الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي، الذي يعمل منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، بإعادة توجيه وحدات حقوق السحب الخاصة لتكون قروضا طويلة الأجل وميسرة الشروط للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل القابلة للتأثر، بما في ذلك طاجيكستان وقيرغيزستان، لتعزيز صلابة ميزان المدفوعات لديها ودعم مشاريعها للتكيف مع المناخ. وبالنظر إلى مواطن الضعف المحددة لدى البلدان النامية غير الساحلية، فإنها ستحتاج إلى زيادة كبيرة في التمويل المناخي.

57 - وبوجه عام، سيتطلب سد فجوة التمويل المناخي للبلدان النامية غير الساحلية وفاء البلدان المانحة بالتزاماتها (الدعم الحالي المقدم من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لجميع البلدان النامية لا يتجاوز 0,37 في المائة من إجمالي الدخل القومي في عام 2023، وهو ما يقصر كثيراً عن النسبة المستهدفة البالغة 0,7 في المائة) وإعطاء الأولوية للبلدان النامية غير الساحلية في محافظ التمويل الخاصة بالصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف[39].

58 - وفي البلدان النامية غير الساحلية، يؤثر تغير المناخ على النساء والرجال بشكل مختلف بسبب تجذر الأدوار الجنسانية وأوجه عدم المساواة الموجودة مسبقاً. وتتأثر النساء اللاتي يتحملن في كثير من الأحيان مسؤولية إمداد أسرهن بالماء والغذاء وتقديم الرعاية بشكل غير متناسب بالجفاف والفيضانات وندرة الموارد. وتزيد محدودية فرص حصولهم على الأراضي والتمويل والتعليم وسلطة صنع القرار من قابليتهن للتأثر، مما يقلل من قدرتهن على التكيف أو التعافي من الصدمات المناخية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يواجه الرجال ضغوطًا مختلفة، مثل الهجرة من أجل العمل أو فقدان الدخل. وبسبب أوجه الحرمان الاجتماعي والاقتصادي المركب الذي تواجهه المرأة فإنها تكون أكثر عرضة للمخاطر والفقر على المدى الطويل.

59 - وفي برنامج عمل أفازا، يتم التركيز بشكل خاص على بناء شبكات للبنى التحتية قادرة على تحمل تغير المناخ، حيث يعترف بأن صلابة الطرق وخطوط السكك الحديدية والجسور وشبكات الطاقة أمر لا غنى عنه لتحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الكوارث على السواء. وقد زاد الدعم الدولي الرسمي للبنية التحتية في البلدان النامية غير الساحلية في السنوات الأخيرة، ليصل إلى 8,3 بلايين دولار في عام 2022 (بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة لعام 2019)[40]، وهو ما دعم الاستثمارات في الطرق السريعة والمرافق الحدودية ومشاريع الطاقة المتجددة. ويقوم أيضاً عدد كبير من البلدان النامية غير الساحلية بالانضمام إلى مبادرات من قبيل الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث، بهدف إدماج معايير القدرة على الصمود في أعمال التشييد. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة في البنى التحتية، كما يتضح من شغل البلدان النامية غير الساحلية باستمرار ترتيبا أدنى من متوسط البلدان النامية من حيث

(39) Focus2030, “Slight increase in official development assistance in 2023”, 16 January 2025. متاح على الرابط https://focus2030.org/Slight-increase-in-Official-Development-Assistance-in-2023.

(40) Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, “Landlocked developing countries fact sheet 2022”، متاح على الرابط https://www.un.org/ohrlls/sites/www.un.org.ohrlls/files/landlocked_developing_countries_factsheet_2022.pdf.

جودة البنى التحتية وإمكانية الوصول إليها. ولتعزيز القدرة على الصمود، تعطي البلدان النامية غير الساحلية الأولوية لمفهوم "إعادة البناء على نحو أفضل"، وهو ما يعني إعادة تشييد الطرق والمدارس والنظم المائية وفق معايير أعلى بعد وقوع الكوارث. وفي الوقت نفسه، يجري تنفيذ تدابير استباقية مثل وضع التصاميم الرامية إلى التحصين من المخاطر المناخية (مثل رفع قيعان الطرق وتحسين الصرف) وتنويع وسائل النقل (بما في ذلك خطوط السكك الحديدية والطرق المائية الداخلية) للحد من قابلية التأثر. ويظل التعاون الإقليمي أمرا أساسيًا، ويقوم عدد كبير من البلدان النامية غير الساحلية بالعمل مع بلدان المرور العابر المجاورة لها بشأن إنشاء بنى تحتية عابرة للحدود قادرة على تحمل آثار المناخ (على سبيل المثال، الممرات التجارية القادرة على تحمل المناخ في آسيا الوسطى)[41].

هاء - وسائل التنفيذ

60 - تؤدي الهياكل الاقتصادية السائدة في البلدان النامية غير الساحلية، التي لديها قواعد صناعية صغيرة وقطاعات غير رسمية كبيرة نسبيًا، إلى جانب المعوقات القائمة في القدرات الإدارية، إلى إبقاء نسب الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي منخفضة نسبيًا، مما يؤدي إلى قيود هيكلية تحول دون تحصيل إيرادات محلية كافية. ويجد عدد من البلدان النامية غير الساحلية مشقة كبيرة في الوصول حتى إلى عتبة الـ 15 في المائة من إجمالي الناتج المحلي التي كثيرا ما يُنظر إليها على أنها الحد الأدنى للدولة الفعالة[42]، وهي أقل بكثير من نسبة الـ 34 في المائة التي وصلت إليها اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي برنامج عمل أفازا، تحَث البلدان النامية غير الساحلية والجهات الشريكة لها على تكثيف الجهود في مجال تعبئة الموارد المحلية، من أجل بلوغ هدف طموح هو تحقيق إيرادات محلية تمثل 20 في المائة على الأقل من إجمالي الناتج المحلي على مدى العقد. وتوفر المبادرات الرامية إلى تعزيز النظم الضريبية وتوسيع قاعدة الموارد المحلية، بما في ذلك الصندوق الاستئماني لتعبئة الإيرادات التابع لصندوق النقد الدولي ومبادرة الضرائب من أجل أهداف التنمية المستدامة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المساعدة التقنية بشأن الإصلاحات الضريبية في البلدان النامية غير الساحلية. وتشجع الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي، مثل مبادرة أديس أبابا للضرائب، أيضاً على تبادل المعرفة بشأن تعبئة الموارد المحلية.

61 - وفي عام 2024، ولأول مرة منذ خمس سنوات، انخفضت بشدة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية بنسبة 7,1 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2023[43]. وتشير النظرة الاستشرافية للمستقبل إلى أن الوضع يتزايد سوءًا حيث تشير الإعلانات الصادرة عن أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية الـ 12 إلى تخفيضات كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية لعام 2025 وما بعده. ووفقًا

(41) *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2025* (منشورات الأمم المتحدة، 2025).

(42) Manal Corwin and others, "Taxation and the Sustainable Development Goals: the role of the PCT", Platform for Collaboration on Tax, 30 October 2024، متاح على الرابط https://www.tax-platform.org/news/blog/Taxation-and-the-Sustainable-Development-Goals.

(43) OECD, "International aid falls in 2024 for first time in six years, says OECD", 16 April 2025، متاح على الموقع الشبكي www.oecd.org/en/about/news/press-releases/2025/04/official-development-assistance-2024-figures.html.

لعمليات المحاكاة التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي، يمكن أن تنخفض مستويات المعونة بنسبة تتراوح بين 9 و 17 في المائة في عام واحد فقط.

الشكل الخامس

صافي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها البلدان النامية غير الساحلية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الحالية)

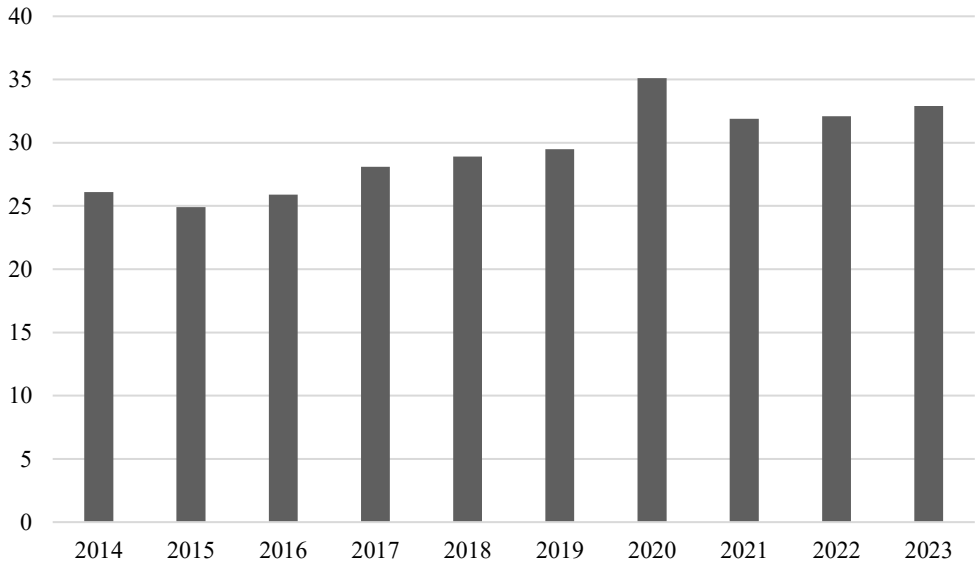

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "صافي المساعدة الإنمائية الرسمية"، بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. متاح على الرابط https://www.oecd.org/en/data/indicators/net-oda.html (تاريخ الاطلاع: 26 حزيران/يونيه 2025).

62 - وفي برنامج عمل أفازا، يدعى شركاء التنمية إلى توجيه المساعدة نحو الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان النامية غير الساحلية. وبعد انخفاض حاد في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية غير الساحلية في الفترة 2020-2021، انتعشت هذه التدفقات في بادئ الأمر. إذ زادت التدفقات بنحو 3 في المائة في عام 2023، لكنها لم تلبث أن انخفضت بنسبة 10 في المائة في عام 2024، لتصل إلى 23 بليون دولار. وانخفضت حصة البلدان النامية غير الساحلية من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي من 1,7 في المائة إلى 1,5 في المائة[44].

63 - وتتركز نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية غير الساحلية على المستويين القطاعي والجغرافي. ففي عام 2022، استأثرت إثيوبيا وأوزبكستان وأوغندا وكازاخستان ومنغوليا بحوالي 55 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية، وظل التوزيع مماثلا في التوائه في عام 2024، وإن كانت البلدان المتلقية الرئيسية قد تغيرت. وتجدر في هذا الصدد ملاحظة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كازاخستان انخفضت بشكل حاد، في حين كانت إثيوبيا وأوغندا من بين أكبر المتلقين في عام 2024. ولا تزال حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان

(44) الأونكتاد، *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2025*.

النامية غير الساحلية تنشأ من عدد قليل من البلدان المستثمِرة. وفي عام 2022، كانت الصين أكبر مصدر للاستثمار في جميع البلدان النامية غير الساحلية، تليها تايلند وكندا وهولندا (مملكة –)[45]. وتشير التقديرات الأخيرة إلى استمرار هذا الاتجاه، مع تدفق استثمارات كبيرة في قطاع الطاقة، من مستثمرين من الصين في المقام الأول. ويشير التفاوت في هذا التوزيع إلى أن هناك مجالاً لزيادة التنويع القطاعي في الاستثمار.

64 – وتقوم البلدان النامية غير الساحلية بإصلاحات لتحسين مناخ الأعمال فيها، ودعم مشاريع التكامل الإقليمي للارتباط بالأسواق الأكبر. وتعتبر المبادرات الدولية الداعمة لتشجيع الاستثمار، مثل مبادرة نافذة القطاع الخاص التي وضعتها المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، حيوية للحد من المخاطر التي تواجهها المشاريع في البلدان النامية غير الساحلية. ويدرج برنامج عمل أفازا التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبارهما وسيلتين من وسائل دعم احتياجات البلدان النامية غير الساحلية من التمويل الإنمائي.

65 – وتشكّل التحويلات المالية أكثر من 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في ربع البلدان النامية غير الساحلية وأكثر من 20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في خمسة بلدان نامية غير ساحلية[46]. وبالنسبة إلى العديد من البلدان النامية غير الساحلية، تمثل التحويلات المالية حصةً كبيرة من إجمالي ناتجها المحلي؛ فعلى سبيل المثال، في عام 2024، مثلت التحويلات 47,9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لطاجيكستان، و 33,1 في المائة لنيبال، و 22,0 في المائة لليسوتو، و 14,4 في المائة لأوزبكستان[47]. ودعمت هذه التدفقات الثابتة أيضاً الأرصدة الخارجية، مما أدى إلى تعويض العجز التجاري وتعزيز احتياطيات النقد الأجنبي. ومع ذلك، فإن غالبية التحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية تأتي من عدد قليل من البلدان المضيفة، مما يجعلها عرضة للتراجع الاقتصادي أو التغييرات السياساتية في تلك الوجهات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تكلفة إرسال التحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية كثيرا ما تزيد بكثير عن نسبة 3 في المائة المستهدفة في أهداف التنمية المستدامة. وتعمل الجهود الدولية، بما في ذلك الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (على وجه الخصوص، الهدف 20 منه، المنفذ من خلال شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة) والمنصات المتعددة أصحاب المصلحة، مثل فرقة العمل المعنية بأوساط التحويلات المالية، على خفض تكاليف التحويلات والاستفادة من التحويلات المالية لأغراض التنمية (على سبيل المثال من خلال أدوات الاستثمار في الشتات).

(45) المرجع نفسه.

(46) World Bank, “Personal remittances, received (percentage of GDP)”, World Development Indicators. متاح على الرابط https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS (تاريخ الاطلاع: 26 حزيران/يونيه 2025).

(47) المرجع نفسه.

الشكل السادس

التحويلات المالية الشخصية التي تتلقاها البلدان النامية غير الساحلية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الحالية)

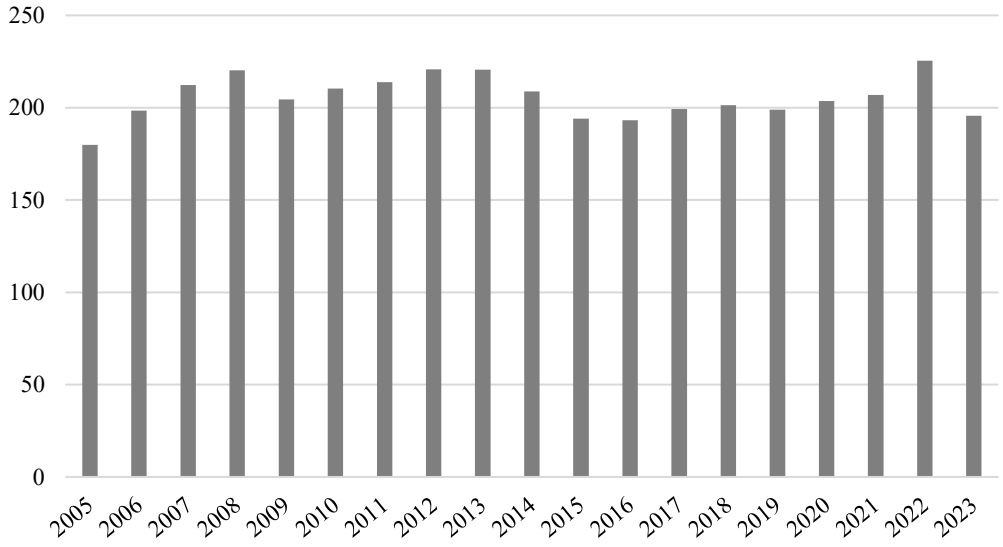

المصدر: البنك الدولي، "التحويلات الشخصية المستلمة (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)"، مؤشرات التنمية العالمية. متاح على الرابط https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS (تاريخ الاطلاع: 26 حزيران/يونيه 2025).

66 - وما برحت نسب الديون إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية غير الساحلية ترتفع في السنوات الأخيرة، وكان ذلك يعزى في بادئ الأمر إلى الاقتراض الكثيف من أجل الاستجابة للجائحة، ولكن أيضًا إلى تمويل الإنفاق على البنى التحتية وتعويض صدمات السلع الأساسية. وأنفقت البلدان النامية في المتوسط 11 في المائة من إيراداتها على مدفوعات الفائدة في عام 2024، أي أكثر من أربعة أضعاف حصة الاقتصادات المتقدمة[48]. وقد صنف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 14 بلداً نامياً غير ساحلي على أنها معرضة لمخاطر عالية و 4 بلدان نامية غير ساحلية على أنها بالفعل في حالة مديونية حرجة في آذار/مارس 2025[49].

67 - وقد أدى الاعتماد الواسع النطاق للبنود الشرطية المعززة للعمل الجماعي في عقود السندات السيادية إلى دعم فترات التعديلات في أسواق السندات. وعلى الرغم من أن البنود الشرطية للعمل الجماعي لا تقضي على جميع التحديات المرتبطة بإعادة هيكلة الديون، فإنها تدعم عملية أكثر تنظيماً. وأصبحت زامبيا أول بلد نام غير ساحلي ينتهي من عملية إعادة هيكلة كاملة لديونها السيادية التي تبلغ قيمتها حوالي 13,4 بليون دولار بموجب الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين.

(48) *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2025* (منشورات الأمم المتحدة، 2025).

(49) IMF, "List of LIC DSAs for PRGT-eligible countries", 31 March 2025، متاح على الرابط https://www.imf.org/external/Pubs/ft/dsa/DSAlist.pdf.

68 - وقد أسفرت الجهود المتعددة الأطراف، مثل مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي وضعها صندوق النقد الدولي وحالات الإطار المشترك الجارية، عن تخفيف مؤقت لأعباء الديون، ولكن من الضروري إيجاد حلول أكثر شمولاً لمعالجة العوامل البنيوية التي تؤثر على تزايد عبء الديون في البلدان النامية غير الساحلية. وتواجه العديد من البلدان النامية غير الساحلية مواطن ضعف متزايدة في مجال الديون، مما يدفع إلى إطلاق دعوات لتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل الميسر، لا سيما للبلدان غير المؤهلة للاستفادة من المبادرات الحالية لتخفيف عبء الديون. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد الآليات المبتكرة، مثل مبادلات الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ، في الحد من أعباء الديون مع تمويل مشاريع بناء القدرة على الصمود. وهناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات في تعزيز التعاون بين البلدان لتخفيف عبء الديون، وتقديم المساعدة التقنية والدعم ببناء القدرات للبلدان المقترضة وتشجيع الإصلاحات التي تحسن إدارة الديون[50].

69 - وفي التزام إشبيلية، الذي اعتُمد في حزيران/يونيه 2025، التزمت الدول بإعادة تشكيل التمويل العالمي لدعم البلدان النامية بشكل أفضل، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، من خلال إعطاء الأولوية لقابلية التأثر على إجمالي الناتج المحلي، وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل المختلط والإقراض بالعملة المحلية، وتعزيز أدوات تخفيف عبء الديون مثل المبادلات وشروط الإيقاف المؤقت. ويتضمن التزام إشبيلية أيضاً دعوة إلى زيادة تمثيل البلدان النامية في الحوكمة المالية والتركيز على استراتيجيات التنمية التي تقودها البلدان. وتتعهد الدول على وجه التحديد ببحث إمكانية إنشاء مرفق لتمويل الاستثمار في البنية التحتية للبلدان النامية غير الساحلية.

رابعا - المتابعة والرصد والاستعراض

70 - لا غنى عن التعميم والتنسيق والرصد الفعال لبرنامج عمل أفازا لترجمة الالتزامات الدولية بفعالية إلى سياسات واستثمارات وطنية ملموسة. وستؤدي مراكز التنسيق الوطنية من البلدان النامية غير الساحلية دوراً هاماً في تيسير التنسيق على مستوى الحكومة بأكملها لتنفيذ الأنشطة في جميع الوزارات ومع المنسقين المقيمين والشركاء الآخرين. ويعكف مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع مبادئ توجيهية للتعميم ومجموعة أدوات لدعم مراكز التنسيق الوطنية وشركائها في إدماج برنامج عمل أفازا في برامج التنمية القطرية.

71 - وبالنسبة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، سيكون برنامج عمل أفازا الآن بمثابة الإطار المعياري الأساسي لتوفير التوجيه في وضع أطرها الاستراتيجية وبرامج عملها وخططها التنفيذية على الصعيد القطري وفي التحضير لدورة التخطيط المقبلة. وقد وضع مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية خريطة طريق لتوحيد المعلومات المتعلقة بأنشطة التنفيذ وتنسيق الإجراءات التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة دعما لتنفيذ

(50) Report of the United Nations Secretary-General's Expert Group on Debt, "Confronting the debt crisis: 11 actions to unlock sustainable financing", June 2025. متاح على الرابط https://www.un.org/sustainabledevelopment/wp-content/uploads/2025/06/Confronting-the-Debt-Crisis_11-Actions_Report.pdf.

برنامج عمل أفازا. وحتى تموز/يوليه 2025، كان ما مجموعه 36 كياناً قد قدم 319 نشـــاطاً ومشـــروعاً وبرنامجاً كمدخلات لخريطة الطريق.

72 - وينبغي للشـــركاء في التنمية والشـــركاء التجاريين وبلدان المرور العابر الوفاء بالالتزامات الواردة في برنامج عمل أفازا لضمان تنفيذه الفعال. ويمكن أن تسهم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية ومجموعة أصدقاء البلدان النامية غير الساحلية بدور حاسم في تعبئة تنفيذ برنامج عمل أفازا على الصعيد القطري.

73 - ويمكن أن يؤدي تعزيز النظم الإحصـــائية الوطنية إلى دعم الرصـــد الفعال لنتائج التنمية. وتواجه العديد من البلدان النامية غير الســـاحلية معوقات كبيرة تتعلق بالقدرات داخل مكاتبها الإحصـــائية الوطنية، بما في ذلك محدودية الموارد المالية والبشرية، وقدم المنهجيات وعدم مواكبتها لروح العصر، ووجود تحديات في الوصـــول إلى التكنولوجيات الحديثة. ومن المهم دعم تحديث النظم الإحصـــائية ورقمنتها، بما في ذلك البيانات الجغرافية المكانية، وجمع البيانات في الوقت الحقيقي، وتكامل مصادر البيانات الإدارية. ومن شأن تعزيز القدرات في مجال البيانات أن يمكّن البلدان النامية غير الســـاحلية من تتبع التقدم المحرز في إطار برنامج عمل أفازا بشكل أفضل، وتصميم تدخلات محددة الأهداف، والمشاركة بشكل هادف في الحوارات الإنمائية العالمية والإقليمية.

خامسا - خاتمة وتوصيات

74 - يمكن أن يكون إطلاق برنامج عمل أفازا بمثابة نقطة انعطاف حاســمة بالنســبة للبلدان النامية غير الســـاحلية من خلال تجديد الالتزامات وحشـــد الإجراءات لتلبية احتياجاتها الخاصـــة. وعلى الرغم من أن البلدان النامية غير الســـاحلية لا تزال تواجه تحديات هيكلية كبيرة تعيق تقدمها الإنمائي، تظل الأدلة تبين أنه من الممكن إحراز تقدم كبير في التخفيف من هذه التحديات والحد من "تكلفة" التنمية التي يتحملها بلد ما لكونه غير ساحلي.

75 - وينبغي توســـيع نطاق الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الســـاحلية لتحويل اقتصـــاداتها المعتمدة على السلع الأساسية من خلال دعم التحول من صادرات السلع الأولية الكبيرة الحجم والمنخفضة القيمة إلى منتجات ذات قيمة مضافة من خلال زيادة الدعم المقدم من الشركاء في التنمية وبلدان المرور العابر والمنظمات الدولية، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية. وينطوي هذا التحول على بناء قدرات المعالجة المحلية التي تدعم التحول إلى المنتجات ذات القيمة الأعلى قبل التصدير، مما يغير بشكلٍ أساسي معادلة التكلفة والفائدة المتضمنة في لوجستيات النقل.

76 - وينبغي للبلدان النامية غير الســـاحلية أن تعطي الأولوية لتعزيز منظومات الابتكار، وتعزيز الشـــراكات الاســـتراتيجية بين الجامعات ومعاهد البحوث والصـــناعة لتعزيز البحث والتطوير ودعم تطوير سلاسل الإمداد العالية القيمة محلياً. وسيتطلب ذلك تعزيز التعليم العالي في المجالات الحيوية للاقتصاد الرقمي، بما في ذلك الخدمات اللوجستية الرقمية والصناعة التحويلية المتقدمة والطاقة المتجددة. وتوفر هذه القطاعات إمكانات كبيرة للتحول الاقتصـــادي الهيكلي ويمكن أن تكون بمثابة عوامل حفازة لزيادة التنويع الاقتصادي. وينبغي أن يتيح الدعم المالي والمساعدة التقنية من الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية تطوير البنى التحتية المطلوبة، فضـــلاً عن النهوض بالمبادرات التي تســـمح للبلدان النامية غير الساحلية بالوصول إلى التكنولوجيات ذات الصلة وتطويرها.

77 - ومن الأهمية بمكان سد أوجه القصور في البنى التحتية والترابط في البلدان النامية غير الساحلية. وعملية تطوير البنى التحتية التي يتعين على البلدان النامية غير الساحلية القيام بها هي عملية كبيرة في نطاقها وأيضا في عمقها وتشمل الاستثمارات في ممرات النقل التي تتسم بالكفاءة، بما في ذلك الطرق وخطوط السكك الحديدية والممرات المائية الداخلية، فضلاً عن البنية التحتية للطاقة والبنية التحتية الرقمية. ومن الأمور الحاسمة في هذا الجهد إنشاء مرفق لتمويل الاستثمار في البنى التحتية، على النحو المتوخى في برنامج عمل أفازا، لتعبئة الموارد اللازمة وتعزيز الابتكار وتدعيم التعاون والترابط الإقليميين.

78 - ولا يزال المرور العابر وتيسير التجارة أمرين في غاية الأهمية لتحسين مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية. وهما يشملان تعزيز البنية الأساسية للنقل المستدام، والنهوض بتيسير التجارة، وزيادة التكامل الإقليمي، وتعزيز الأطر القانونية، وبناء القدرات المؤسسية. ويتضمن برنامج عمل أفازا دعوة إلى إنشاء فريق رفيع المستوى معني بحرية المرور العابر، وهو ما يمثل مبادرة حاسمة تهدف إلى معالجة الحواجز التي تعوق المرور العابر التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. وسيقوم الفريق بدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها في تحديد حلول عملية وبوضع توصيات سياساتية لتيسير النقل العابر الفعال من حيث التكلفة ودعم اندماج البلدان النامية غير الساحلية في شبكات التجارة العالمية والإقليمية.

79 - ومن شأن اتباع نهج أكثر منهجية إزاء البلدان النامية غير الساحلية في الأطر التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية، أن يعكس النداءات التي طالما وجهتها البلدان النامية غير الساحلية لدعم اندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتحقيق الأهداف المتعلقة بالتجارة الواردة في برنامج عمل أفازا. وتتجاوز معالجة الاختناقات التجارية في البلدان النامية غير الساحلية نطاق التدخلات الأحادية الجانب، وتتطلب تدخلات منسقة عبر الحدود، مع الشركاء التجاريين ومن خلال الاهتمام المؤسسي المناسب والمتصل والمحدد الأهداف.

80 - وتزيد قابلية التأثر بالمناخ من تعقيد هذه التحديات، حيث تعاني البلدان النامية غير الساحلية بشكل غير متناسب من ارتفاع معدلات وقوع الكوارث والوفيات، إلى جانب النقص المالي الحاد في تمويل التكيف مع المناخ. وتعد معالجة مواطن الضعف هذه من خلال تعزيز القدرة على التكيف وتعزيز القدرة على الصمود وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات التنمية ضرورةً ملحة. ومن شأن الدور النشط المتزايد الذي تقوم به البلدان النامية غير الساحلية في مفاوضات تغير المناخ، مع هدفها المعلن المتمثل في تشكيل نفسها كمجموعة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أن يساعدها على تقصي حلول لأوجه ضعفها الفريدة إزاء المناخ.

81 - ويعد تعميم برنامج عمل أفازا على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وعلى الصعيد القطري أمرا بالغ الأهمية لتحويل الالتزامات العالمية إلى إجراءات وطنية وأطر سياساتية ملموسة. وثمة حاجة إلى التعميم والتنسيق الفعالين لضمان مواءمة الاستراتيجيات والموارد، مما يعزز التجانس الكلي وأثر التدخلات الرامية إلى التغلب على المعوقات الجغرافية والإنمائية الفريدة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية.